

مآوى الأطفال

منشآت ضرورية للحاضر والمستقبل

حدثني زميل توفيت زوجته وخفت له طفلين أحدهما رضيع والآخرفى سن نطفولة الأولى ، عن حيرته هذين الطفلين بعد وفاة أمهما ، ولا سيما نالظن ارضيع منها ، فهو لا يستطيع أن يترك عمله وينفق وقته كله فى عمية الرضاعة الصناعية وتعميم الأدوات قبل الوجبة وبعدها ، وإن استطع هذا فما يستطيع أن يقوم بسواه من مضائ الحضانة . وهو لا يأمن حادمة باهية على القيام بهذه العمية كلها ، وهو لا يستطيع أن يجب مرضعا من الريف لأنها ستأنى له بطفلهما إن لم تجئ بأطفال آخرين أكبر من صقلها الرضيع فى دور الحضانة ، بل لقد اشترطت عليه إحدى المراضع أن تحضر معها زوجها كذلك . وهو لا يستطيع أن يحضر مرضعا من المدينة تنقاضى مرتبا صحيا لا يقوى عليه . فضلا على أنها لا تستطيع أن تقضى طول الوقت مع طفله ، فضلا على أنه أعزب ولا يجب أن يروى فى داره سيدة قد تكون فى سن الشباب !

فلما أعينته الحيلة من هذه الساجية عمد إلى ملاجئ الأطفال المصرية فأبى قبوا الطفل إلا أن يتسب لقيظا ، أى إنهم رفضت كفائته مع نسبه لأبيه الذى أظهر استعداده لأداء أجر معقول عن هذه الكفالة ، ولكنه لم يكن مستعدا لتسارل عن أبوته لطفله ، ولم يكن مستعدا لإيذاء هذا الطفل فى نسبه وكرامته وهو أبه من زواج شرعى صحيح !

وقيل له : إن هناك ملاجئ أجنبية أنظف وأكثر عناية بصحة الأطفال وأخلاقهم من هذه الملاجئ التى لا تؤدى إلا لقصاء ، ولا تريد أن تعترف بتفوق الآباء ، ولكنه علم فى الوقت ذاته أن تلك الملاجئ إنما أنشئت للتبشير ، وهو حريص أن ينشأ طفله على دينه .

تلك هى الحالة التى يشكو منها هذا الزميل ، ولا شك أن لها أمالاً بالمشات أو بالأنوف وجميعها لا تجد علاجا ، ولا يجد المبتلون بها ملجأ لهم ولأصغائهم من هذا التسب الدائم وتلك الحيرة المؤلة ، فكيف جاز أن يكون هذا هو الواقع وألا يوجد فى مصر ملجأ أو مآوى لأمثال هؤلاء الأطفال ؟

إن هذه المشكلة فرع من مشكلة الطفولة كلها في مصر ، فليس على ظهر الأرض من الأمم المتعدنة من يهمل مسألة الأطفال برمتها كما نهملها ، ولست أدري كيف لم يفكر المسئولون عن مثل هذه الشؤون مع وجود مثل هذه الحالة وتعديدها ، ووجوب العمل على إيجاد حل لها ؟ إن الأمر ليبدو عجيبا في بلد تموت فيه الأمهات سنويا بالأوف في أثناء الوضع وبعده بسبب نقص مراكز رعاية الطفل ، وعدم العناية بصحة الحاملات وسوء التغذية والنظافة في أثناء الحمل والوضع ، والفقر والجمل اللذين يشملان تسعة أعشار الأمة .

فالمشكلة بسبب ذلك كله تجبه الأنظار وتطرق الأبواب وليست مستخفية ولا ضيقة الحدود؛ ولذلك يبدو عجيبا ألا يوجد في طول البلاد وعرضها مأوى للأطفال في مثل هذه الحالات المتكررة الكثيرة العدد .

وقد يعتذر عن هذا التقصير، كما يعتذر عن ضروريات كثيرة بعدم وجود المسال، ولكن إيجاد مأوى لهؤلاء الاطفال عمل يمكن عده تجاريا مربحا، فكثير من الآباء يسور الحال ويستطيع أن يؤدي عن كفاية طفله مبلغا معقولا يصل الى أربعة جنيهات في المتوسط كل شهر أو ثلاثة متى ضمن الإشراف الصحى المنظم ونظافة المآوى والمرضع وحسن العناية بالطفل الذى يودعه بين أيديهن .

وإذن تستطيع وزارة الصحة، كما تستطيع الجمعيات المنظمة أن تنشئ هذه المآوى وتجهزها بالأدوات اللازمة للرضاعة الصناعية بوساطة الحاضنات، أو بالمرضع الادميات بعدالكشف على صحتها وعلى ألبانها وضمان وجود المواد المغذية فيها ، وتوفير لمن الملابس الصحية النظيفة والغذاء الجيد والفرش المريح وتنقدهن الأجر المناسب . وستجد حينئذ عشرات من المرضعات يقبلن هذا العمل الطبيعى المريح ، كما تجدهمئات الأطفال الذين يرغب أهلهم في إيوائهم وكفالتهم مدة الرضاعة .

ثم تجمل للآباء والأهل حق زيارة أطفالهم مرة في كل أسبوع مثلا ليطمئنوا عليهم ويرضوا عاطفتهم ، ويتابعوا حياة أطفالهم وصحتهم .

واعتقد أن وجود هذه المآوى واشتارها بالعناية والنظافة سيجذب إليها عددا من الأطفال غير الأيتام، فكثير من الأمهات قد يرغبن بسبب سوء صحتهن أو مشاغلهن العائلية أو نقص المواد المغذية في ألبانها ، إيداع أطفالهن مدة الرضاعة ، كلها أو بعضها في هذه المآوى المأمونة ويجدن من السهل أن يؤدبن أجر الرضاعة والحضانة عدة شهور أو عاما من عابى الرضاعة .

على أن هناك حالة جديدة ينبغي الالتفات إليها، وهي حالة الأمهات العاملات، والحركة الصناعية عندنا أخذت في النمو، وهي تضم كثيرا من العاملات وستضم أضعافهن في المستقبل القريب، فمن الخير أن نحتاط لهذه الحالة قبل استفحالها وشقوة الأمهات العاملات بأطفالهن الرضع .

وفي كل بلاد العالم المتمدين توجد هذه المآوى التي تتسلم الأطفال من أمهاتهم في وقت العمل، ثم تسلمهم لمن بعد انتصائهن، وبذلك تستطيع المرأة أن تساهم في نقطات الحياة المنزلية بالعمل في سهولة ويسر، وهي مطمئنة على طفلها عالمة بأنه بين أيدي رحيمة قد تكون أكثر منها خبرة بشئون الأطفال .

ونحن نشر هذه الكلمات، وفي يقيننا أن وراثة الصحة أو إحدى الجمعيات ستبادر بعلاج هذه الحالة، وأنها ستبدأ عن قريب بإنشاء المآوى الأولى للأطفال الذين لا يريد لهم آباؤهم أن يحسبوا لقطاء ولا يريدون لهم كذلك أن ينشأوا على دين غير دينهم في ملاجئ المبشرين.



ثم نخرج من هذه الدائرة الضيقة فيما يختص بالأطفال إلى الدائرة الواسعة التي تشمل مشكلة الطفولة المشردة كلها، فقد قامت الحكومة بإنشاء بعض الملاجئ للأطفال المشردين كما قامت بعض الجماعات المصرية والأجنبية بافتتاح بعض النوادي، ويمكن أن نضم إلى جهود الملاجئ والنوادي جهود إصلاحية الأحداث .

إلا أننا نجد مدينة كمدية القاهرة لاتزال تروج بالأطفال المشردين صبية وصبيات بعضهم يحترف التسول، وبعضهم يتظاهر ببيع أوراق النصب، أو أنواع الحلوى القذرة وبعضهم يقوم بجمع أعقاب السجائر، والجميع صفر الوجوه غائرو العيون عمرة الأجساد، قذرو المنظر رثيثو الهيئة، كل فرد منهم يتراءى وصمة في جبين الوطن بل في جبين الإنسانية ؟

فإذا صنعنا هؤلاء جميعا ؟

إن وراء بعضهم قصصا إنسانية أليمة ولا سيما بعض البنات المشردات، قصصا يعرف عنها قسم الخدمة الاجتماعية بهذه الوزارة الشيء الكثير، مما تتقطع له الأيكاد ويندى له الجبين. فإذا صنعنا لهم؟ وماذا وضعنا من سياسة شاملة لا تبقى هذه النقطع الآدمية المحطمة في انشوارع والطرق؟

يخيل إلى أننا لم نصنع شيئا، وكلما أعددنا مشروعا من المشروعات وقف المال عقبة في الطريق بيننا الأموال تبعثر بلا حساب في الرفاهة والكفايات !

ولم تستفد الحكومة كل ما تستطيعه في هذا السبيل . فلا تزال تملك أن تضاعف ما تبذله من جهود ومن اعتمادات في هذا السبيل ، ولكن هناك موردا أساسيا لمثل هذه الخدمات الاجتماعية لم يستغل حتى الآن ، هذا المورد هو التبرعات السخية التي يعود بها كبار الأغنياء والمولدين في جميع بلاد العالم المتمدين إلا في مصر التي تريد أن تعّد نفسها قطعة من أوروبا منذ أكثر من نصف قرن من الزمان !

إن أوروبا التي تتناحر اليوم وتقاتل ، والتي نقف نحن نتفرج بتناحرها وتقاتلها ونكيل لها التهم كيلا عن الوحشية والقسوة . أوروبا هذه قد عرفت واجبتها منذ أجيال نحو الأطفال والعجزة والمرضى والمحتاجين للخدمة الاجتماعية على العموم ، وقد أدت هذا الواجب كاملا فاستحقت أن تمتع بائحضر وبالمدنية .

فماينا قبل أن نلصق أنفسنا بها ، وقبل أن نلومها ونتقدها ، أن نؤدى واجبنا الإنساني تجاه المتمردين من أطفالنا على الأقل ، وهو أول واجبات الإنسان لبي الإنسان !

طبعت بالمطبعة الأميرية بولاق

في يوم ١٢ من ربيع الثاني سنة ١٣٦١

(٢٩ من أبريل سنة ١٩٤١) ما

مدير المطبعة الأميرية

محمد بكري